الأمم المتحدة

A/60/PV.74

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٧٤**

الاثنين، ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة باهيمو كا (كينيا).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): قد يعلم الأعضاء أنه بلغنا اليوم أن رئيس الجمعية العامة، السفير يان إلياسون، قد رقته الحكومة السويدية إلى منصب وزير خارجية السويد. وأود، باسم جميع الأعضاء، أن أهنئ الرئيس وأتمنى له كل النجاح.

وأعتقد أنها لدلالة طيبة لنا جميعا أن يكون رئيس الجمعية العامة الآن وزيرا للخارجية. ويحدوني الأمل أن يجدد طاقة الجمعية عندما يعود يوم غد وأن يشاطرني جميع الأعضاء هذه الفرحة.

البند ١٢٨ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

(A/60/650/Add.5 و A/60/650/Add.6)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): قبل تناول البنود المدرجة في جدول أعمالنا، أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقتين A/60/650/Add.5 و A/60/650/Add.6، اللتين يبلغ الأمين العام فيهما رئيس الجمعية العامة بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثائق A/60/650 والإضافات من ١ إلى ٤، سددت تشاد ودومينيكا وكوت ديفوار المبالغ اللازمة لتخفيض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو الواجب بالمعلومات الواردة في هاتين الوثيقتين؟

تقرر ذلك.

البند ٤٥ من جدول الأعمال (تابع)

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

ورقة اجتماع (A/60/CRP.2)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-28539 (A)

مشروع مقرر قدمه رئيس الجمعية العامة
(A/60/L.51)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة طلبت إلى رئيس الجمعية العامة، في قرارها ٢٢٤/٦٠ المؤرخ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والمتخذ في إطار هذا البند، أن يضع، عقب إجراء مشاورات مناسبة مع الدول الأعضاء، قائمة بأسماء ممثلي المجتمع المدني ذوي الصلة غير الممثلين الذين وردت أسماؤهم في القرار، وأن يقدم القائمة إلى الدول الأعضاء للنظر فيها على أساس عدم الاعتراض كي يتسنى للجمعية أن تتخذ قرارا نهائيا بشأنها.

وبعد المشاورات اللازمة، معروض على الجمعية العامة الآن ورقة اجتماع، عممت بوصفها الوثيقة A/60/CRP.2، تتضمن قائمة بأسماء ممثلي المجتمع المدني المدعوين إلى الاشتراك في الاجتماع الرفيع المستوى، بما في ذلك اجتماعات المائدة المستديرة وحلقات النقاش.

تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/60/L.51، المعنون ''مشاركة ممثلي المجتمع المدني في الاجتماع الرفيع المستوى والاستعراض الشامل للتقدم المحرز في بلوغ الأهداف المبينة في إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، المقرر عقده في الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/60/L.51؟

اعتمد مشروع المقرر *A/60/L.51*.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة اليابان بشأن نقطة نظام.

السيدة ياماموتو (اليابان) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشير إلى خطأ صغير في الوثيقة A/60/CRP.2. في الصفحة ٣٧، وفي ما يتعلق بالإشارة إلى المنتدى الأفريقي الياباني، ينبغي أن يكون اسم البلد ''اليابان'' بدلا من ''إندونيسيا''.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): لقد أحاطت الأمانة العامة علما بذلك التصويب.

وبهذا تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٥ من جدول الأعمال.

البند ٤٩ من جدول الأعمال (تابع)

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

مذكرة من الأمين العام (A/60/687)

مشروع قرار (A/60/L.50)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة قررت، وفقا للمقرر ٥٦٩/٥٨ الصادر في ١ تموز/ يوليه ٢٠٠٤، أن تنظر في تقرير مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات مباشرة في جلسة عامة في دورتها الستين، بغض النظر عن إحالة البند إلى اللجنة الثانية.

وفي ذلك الصدد، تم تعميم مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات في الوثيقة A/60/687.

تشكل تكنولوجيات المعلومات والاتصالات مسألة حاسمة في ميدان التنمية الواسع. ويذكر الأعضاء أنه في أيلول/ سبتمبر الماضي، تجمع زعماء العالم هنا في نيويورك لتجديد التزاماتهم بكفالة أن تتحقق في الوقت المناسب وبصورة كاملة الأهداف والغايات الإنمائية التي اتفقوا عليها

في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف التي اتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية والتي وصفت بالأهداف الإنمائية للألفية. وسلّم زعماء العالم بالدور الرئيسي للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك المعلومات والاتصالات باعتبار ذلك جزءا من الوسائل الحيوية لبلوغ الأهداف الإنمائية.

ويعلم الأعضاء أيضا أن المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي عقد في تونس العاصمة في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ساهمت بقدر كبير في تعزيز رؤيانا المشتركة لمجتمع معلومات يتمحور حول الإنسان ويكون اشتماليا وإنمائي المنحى.

وبعد عامين من خطة عمل جنيف، التي حددت أهدافا حاسمة للاتصال العالمي بحلول عام ٢٠١٥، لدى المجتمع الدولي جدول أعمال مؤتمر تونس، الذي ينص، من بين أمور أخرى، على خطوات محددة لتجسير الفجوة الرقمية ولترجمة المبادئ إلى أفعال، مثل وضع آليات مالية ومتابعة القرارات المتخذة في جنيف وتونس العاصمة. وعليه، يمكن بوضوح اعتبار جلسة اليوم هذه خطوة أخرى في جهدنا الجماعي لتنفيذ نتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ في مجال التنمية.

وأود أن أثني على كل أولئك الذين عملوا من أجل النهوض بتلك الفكرة الرائعة منذ عام ٢٠٠١، حين وافقت الجمعية العامة على عقد مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، وبالأخص سويسرا وتونس، والاتحاد الدولي للاتصالات وجميع المشاركين الذين جعلوا من مرحلتي القمة العالمية لمجتمع المعلومات نجاحا حقيقيا.

وبالنسبة للكثيرين، أصبحت شبكة الإنترنت جزءا أساسيا من حياتهم العملية والخاصة. ولكنها، للأسف، لا تزال بعيدة المنال بالنسبة لبلايين الأشخاص. وعلينا أن نغير ذلك الواقع. فالإنترنت يمكن أن تساعد أفقر السكان في العالم على الوصول إلى المعلومات والتعليم والأسواق، وتسخير طاقاتهم الإنمائية الكاملة. وهي يمكن أن تعطي صوتا مسموعا للمهمشين. والعالم يحتاج إلى ضمان إمكانية وصول أكبر عدد ممكن من الأشخاص، لا سيما في العالم النامي، إلى كل المنافع التي يمكن أن تحققها الإنترنت.

ونحتاج كذلك إلى إيجاد السبل لحماية الأشخاص من الجوانب الأكثر إضرارا للإنترنت، مع ضمان السيطرة على الإنترنت دائما بطريقة تكفل حرية الوصول إلى المعلومات وحرية الرأي. وينبغي إيجاد نظام لإدارة الإنترنت يقوم على التعاون متعدد الأطراف ويشمل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني الأوسع ووسائط الإعلام.

وفي كوكبنا المعولم، لا بديل أمامنا عن العمل معا على المستويين الوطني والدولي إن أردنا تمكين الناس في كل مكان من التمتع الكامل بأعظم فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

أعطي الكلمة الآن للسيد منتصر وايلي، وزير تكنولوجيا الاتصال بالجمهورية التونسية، لعرض مشروع القرار A/60/L.50.

السيد وايلي (تونس): السيدة الرئيسة، في البداية، يطيب لي أن أتوجه إليكم بالشكر لتنظيمكم هذه الجلسة العامة للجمعية العامة وللكلمة الاستهلالية التي ألقيتموها منذ قليل، والتي تعكس الأهمية التي تولونها شخصيا وكذلك الجمعية العامة لبند جدول الأعمال الذي نحن بصدد تناوله.

وأنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة على الاهتمام الذي ما فتئ يوليه للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات وإسهامه المتميز في

مرحلة تونس المعقودة خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

لقد كان لتونس ولرئيسها فخامة السيد زين العابدين بن علي وللحكومة والشعب التونسي عظيم السعادة باحتضان تلك القمة التي لم يدخروا جهدا لضمان نجاحها. وقد سجلت مرحلة تونس للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات حضور عدد قياسي من المشاركين من ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائط الإعلام. وكان حضورهم بيننا محل تقدير كبير. وأملنا أن تبقى تونس في ذاكرتهم بلدا منفتحا ومضيافا.

منذ ثماني سنوات، عندما تقدم رئيس الجمهورية التونسية إلى ندوة مفوضي الاتحاد الدولي للاتصالات بمينيابوليس باقتراح عقد قمة عالمية حول مجتمع المعلومات، كان العالم ما يزال في بداية الثورة الرقمية التي شهدت في تلك الأثناء أبعادا هائلة.

وجاءت القمة العالمية حول مجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى لتؤكد وقع الثورة الرقمية على الفوارق الملموسة بعد على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولتقدم في مرحلتها الأخيرة الحلول الواعدة لمستقبل بلداننا. وإن تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصال لم يكن دائما عامل نمو متكافئ. فالفجوة الرقمية ما فتئت تتنامي على مر السنين بين البلدان والجهات والفئات الاجتماعية. وهذه التكنولوجيات من المفروض أن تمثل عنصر اندماج وتسهم بصورة حثيثة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فتكنولوجيات المعلومات والاتصال إذا ما استعملت الاستعمال السليم والملائم للظرف المحلي، من شأنها أن تدفع التنمية الاقتصادية وتنهض بالإنسان وتفتح آفاقا للشراكة والاستثمار. فاليوم أكثر من أي وقت مضى، لم يعد إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصال كأداة استراتيجية للتنمية مجرد خيار بل أمرا حتميا.

وفي هذا الإطار، فإن الأسرة الدولية مدعوة إلى بذل المزيد من الجهد لتمكين جميع الشعوب، ولا سيما في البلدان الأقل نموا، من الاستفادة من الثورة الرقمية وتيسير ظروف إرساء شراكة رقمية عالمية ترتكز على رؤية مشتركة للتضامن والتكامل والتنمية.

وفي إطار هذه الرؤية للتضامن والشراكة، انعقدت القمة العالمية حول مجتمع المعلومات في مرحلتيها الأولى بجنيف والثانية بتونس. ويمثِّل انعقاد هذه القمة على مرحلتين، الأولى في بلد من الشمال والثانية في بلد من الجنوب، في حد ذاته، رمزا يحمل رسالة تضامن ويوحي بقيام جسر بين مستويات مختلفة للتنمية وبين واقع رقمي متباين. وقد توج مجموع الوثائق المنبثقة عن مرحلتي القمة، وبالخصوص ''التزام تونس'' و ''جدول أعمال تونس'' مسارا تحضيريا طويلا أسهمت فيه بصفة فاعلة مختلف الأطراف المعنية للوصول إلى نتائج ملموسة تخدم مصالح كل الشعوب.

وأود بهذه المناسبة أن أجدد شكر تونس لكل الذين أسهموا إسهاما نشطا في هذا المسار وفي الجهود القيِّمة المبذولة من أجل التوصل إلى الوفاق الذي رسمناه هدفا لنا.

واسمحوا لي كذلك بالإشادة هنا بالدور الهام الذي اضطلع به الاتحاد الدولي للاتصالات وأمينه العام السيد يوشيو أوتسومي بصفته المسؤول الأول عن تنظيم القمة.

وقد مكّنت مرحلة تونس، التي اعتُبرت قمة الحلول، من مواجهة التحديات والوصول إلى مجموعة من النتائج التي ستقع مهمة تنفيذها ومتابعتها على عاتق جميع الأطراف المعنية من حكومات ومنظمات دولية ومجتمع مدني وقطاع خاص.

وإن سنة ٢٠١٥ التي حددت كموعد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد تم اعتمادها أيضا كتاريخ مرجع للنظر بصفة شاملة في تنفيذ نتائج القمة العالمية المعنية بمجتمع المعلومات. ويعبر ”التزام تونس“ عن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي لتنفيذ التعهدات المتفق عليها خلال مرحلتي القمة من أجل الحد من الفجوة الرقمية وإرساء مجتمع للمعلومات عادل ومتجه نحو التنمية.

أما جدول أعمال تونس فهو يغطي ثلاثة مجالات: آليات التمويل اللازمة لسد الفجوة الرقمية، وإدارة الإنترنت وتنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمر القمة.

والآن، ونحن في مرحلة ما بعد قمة تونس، فإنه يتعين على جميع المشاركين من حكومات ومنظمات دولية ومجتمع مدني وقطاع خاص، مهما كانت أولوياتهم ومراكز اهتماماتهم، الوفاء بتعهداتهم والإسهام بصورة فاعلة في وضع نتائج القمة حيز التنفيذ وتجسيد الوعي العالمي المتعلق ببناء مجتمع للمعلومات أكثر توازنا وأكثر تضامنا وأكثر تناسقا على أرض الواقع.

وفي هذا الإطار بالذات جاءت المبادرة التي قدّمها بلدي بتأييد من عديد الدول الأعضاء لعرض مشروع القرار A/60/L.50 على الجمعية العامة والذي أتشرف اليوم بعرضه. ومشروع القرار المعنون ”مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات“. كان نتيجة لمشاورات واسعة مع جنوب أفريقيا، ممثلة لمجموعة الـ ٧٧، وسويسرا، والصين، وتركيا؛ وقد انضمت أيضا إلى قائمة المقدمين بيلاروس والنرويج وكندا.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة للتعبير عن شكري الجزيل لكل الوفود على الاهتمام الذي أولته لضبط الصيغة النهائية في وقت استثنائي لهذا المشروع الذي يؤكد بنصه خاصة على إرادة المجتمع الدولي للمحافظة على الزخم الذي أحدثته القمة وتنفيذ نتائجها.

ويدعو مشروع القرار إلى وضع نتائج مرحلتي القمة حيز التنفيذ ومتابعتها من قبل جميع الأطراف المعنية من حكومات ومنظمات دولية وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإشراف على متابعة نتائج مرحلتي جنيف وتونس للقمة العالمية المعنية بمجتمع المعلومات وإعادة النظر لهذا الغرض خلال دورته لسنة ٢٠٠٦ في ولاية لجنة الأمم المتحدة المعنية بالعلم والتكنولوجيا في خدمة التنمية وكذلك في مهمتها وفي تركيبتها. أخيرا، يطلب مشروع القرار من الجمعية العامة النظر بصفة شاملة في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، في سنة ٢٠١٥، وإعلان يوم ١٧ أيار/مايو يوما عالميا لمجتمع المعلومات.

باسم الوفد التونسي وبقية المقدمين، نعبر عن أملنا في أن يحظى مشروع القرار بالتأييد بالإجماع من الجمعية العامة. وذلك ليس من شأنه ترسيخ نتائج القمة فحسب، بل أيضا المحافظة على الشعلة التي انطلقت من مينيابوليس إلى تونس مرورا بجنيف لتنير للإنسانية قاطبة المسار المستقبلي للثورة الرقمية التي نعيشها.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إليكم، باسم المجموعة العربية، بالشكر والتقدير على الجهود الطيبة التي بذلتموها، سيدتي الرئيسة، من أجل إنجاح المشاورات حول البند ٤٩ المعنون ”تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية“.

كما أتقدم بالشكر أيضا إلى معالي السيد منتصر وايلي وزير تكنولوجيا الاتصالات بالجمهورية التونسية، على عرضه مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/2006/L.50. والشكر موصول أيضا إلى دولته الشقيقة على الجهود الكبيرة

والمتميزة التي بذلتها من أجل إنجاح المرحلة الثانية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي استضافته خلال الفترة من ١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ونؤكد على ترحيبنا بالوثائق الصادرة عن هذا المؤتمر، بما فيها سلسلة القرارات والتوصيات الهامة المستندة على إعلان المبادئ وخطة العمل الخاصين بالمرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي المعني بالمعلومات، المعقود في جنيف عام ٢٠٠٣، واللذين لو تم الالتزام الدولي بهما فإنهما في رأينا سيساهمان في إزالة العوائق الماثلة أمام جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها دوليا، وخصوصا في البلدان النامية.

إن إدراكنا لأهمية الدور الرئيسي الذي باتت تلعبه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ولا سيما خلال السنوات الأخيرة، في مجال إذكاء الوعي لدى الشعوب، وتعزيز مشاركتها بشكل أفضل في إحداث التحول الإيجابي لمسار المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية الراهنة التي يشهدها عالمنا، يستدعي منّا التوجه نحو تطوير هذه الأدوات وتعميم نشرها على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، بما يكفل تسخيرها على نحو أفضل في خدمة الأهداف المتعددة الأبعاد التي تنشدها دولنا في مجالات نشر الأمن والسلم والاستقرار وممارسات الديمقراطية والتلاحم الاجتماعي والإدارة الرشيدة وحكم القانون، فضلا عن تطبيقات التنمية العالمية المستدامة.

لقد أثبتت تجربة عدم التساوي في امتلاك ونشر هذه التكنولوجيات ما بين الدول أنها تشكِّل أحد العوامل الهامة المساهمة في إحداث الفجوة الرقمية والحضارية الآخذة في الاتساع ما بين حكومات وشعوب الدول المتقدمة النمو من جهة، والنامية من جهة أخرى، والتي يحول افتقارها إلى الموارد المالية والاقتصادية والعلمية دون حصولها على التكنولوجيات والوسائط الحديثة والاستفادة من منافعها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المنشودة، التي أوصت بها سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، بما فيها مؤتمر قمة الألفية والاجتماع الرفيع المستوى للدورة الستين للجمعية العامة.

إننا إذ يقلقنا استمرار هذا التفاوت الواضح في نشر هذه التكنولوجيات وأجهزة الاتصالات الحديثة، الذي ساهم بشكل أو بآخر في تجاهل إلقاء الضوء على العديد من القضايا والمشاكل التي تعاني منها دول العالم الثالث، وأيضا في تشجيع العديد من وسائط التكنولوجيات غير المسؤولة في بعض الدول على انتهاج أساليب التشويه المتعمد للحقائق والمعلومات التاريخية والحضارية والعقائدية المتصلة بشعوب الدول الأخرى، فإننا نؤكد على المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الدول المتقدمة النمو والمانحة والمؤسسات الاقتصادية الدولية المعنية، وفقا لتوافق آراء مونتيري، في مجال تعزيز مساعداتها المقدمة إلى الدول النامية، ولا سيما في مجال إعانتها على الحصول العادل والمنصف والميسّر التكلفة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، وتطوير كفاءاتها البشرية العاملة في هذه الميادين.

كما ندعو أيضا إلى تحديد المعايير القانونية والأخلاقية الملائمة عند نشر وتطوير هذه التكنولوجيات ووسائط الإعلام، لضمان عدم إساءة استخدامها في الأغراض الإجرامية والإرهابية والعنصرية أو في أعمال التشويه المتعمد لبعض الحقائق والمعلومات. ونطالب بضرورة إصدار القوانين والنظم الكفيلة بإلزام القائمين على عمل وبرامج هذه التكنولوجيات بتوخي الموضوعية والشفافية والمصداقية في استراتيجيات أدائها، فضلا عن المبادئ السامية الأخرى التي تكفل الاحترام الكامل للمعتقدات الدينية والتنوع الثقافي والحضاري للشعوب بعيدا عن أشكال التعصب العرقي، وفقا لمبادئ الميثاق.

إن تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في مواجهة التهديدات العالمية المتنامية حسب ما جاء في توصيات مؤتمر قمة الألفية والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للدورة الستين (القرار ١/٦٠)، ولا سيما في ميادين صون السلم والأمن الدوليين ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الدولية، يستدعي أكثر من أي وقت مضى تسخير وسائط المعلومات والاتصالات الحديثة بوصفها إحدى الوسائل الأساسية لتطوير عمل المنظمة في سبيل إعانتها على الاضطلاع بمسؤولياتها على أكمل وجه. ولذا فإننا إذ نولي أهمية كبرى للدور الهام الذي تقوم به المنظمة الدولية في إصلاح وتطوير أوضاع الدول النامية وتحسين مستوى معيشة شعوبها وإشراكها في برامجها الإنمائية بمختلف أنواعها، ندعو إلى تطوير قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى إدارات الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة، بما يعزز من تنفيذها لبرامجها وأنشطتها الإنمائية والثقافية في العديد من الدول النامية. كما نؤيد مقترح الأمين العام المتضمن في تقريره الأخيرة (A/60/692) المعنون ''الاستثمار في الأمم المتحدة'' والداعي إلى إنشاء منصب لرئيس تكنولوجيا المعلومات في المنظمة الدولية، وتحديث نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أقسام الأمم المتحدة. ونؤكد على ضرورة الأخذ بالاعتبار عند تنفيذ هذه التوصيات، تعزيز خدمات اللغة العربية في جميع نظم هذه التكنولوجيات الحديثة، بما فيها المتصلة بخدمات ترجمة الوثائق والترجمة الفورية في المؤتمرات، وأيضا في خدمات النشر على شبكة الإنترنت، والبث الإذاعي والتلفزيوني، وغيرها من برامج الاتصالات الإعلامية والثقافية الهادفة، بما يكفل تفاعل الدول والشعوب الناطقة باللغة العربية التي تمثل ١٠ في المائة من مجموع الأعضاء المعتمدين في عضوية هذه المنظمة مع برامجها وأنشطتها المختلفة.

ختاما، نحن في المجموعة العربية نساند المقترحات الداعية إلى توسيع اختصاصات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وجدول أعمالها وتشكيلها، وذلك من أجل تمكينها من متابعة تنفيذ توصيات ومقررات مرحلتي جنيف وتونس للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، ونؤيد أيضا قيام الجمعية العامة باستعراض تنفيذ هذه التوصيات بحلول عام ٢٠١٥، وخصوصا تلك الداعية منها إلى إنشاء صندوق تضامني رقمي لمساعدة البلدان النامية ذات الاقتصادات الانتقالية من الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما فيها خدمات شبكة ''الإنترنت''، فضلا عن قيامها بالإصلاحات المؤسسية اللازمة بهذا الشأن. وندعو إلى تعزيز شراكة أطراف أصحاب المصلحة المتعددين في الدول النامية من حكومات وقطاع خاص ومجتمع مدني ومنظمات حكومية وغير حكومية، ولا سيما في مجالات وضع السياسات العالمية اللازمة والأطر القانونية والتنظيمية الضرورية لرعاية إقامة مشاريع عالمية مشتركة، تهدف إلى دعم بناء البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية، بما فيها الهادفة إلى تيسير الوصول إلى شبكة الإنترنت بلغاتها المحلية. وذلك من شأنه أن يسهل تنفيذ أهدافنا المشتركة الرامية إلى توفير نهج شامل ومتوازن ومنصف لبناء مجتمع معلومات عالمي، تتاح فيه الفرص الرقمية للجميع، بما يحقق تطلعات ومطامح شعوبنا قاطبة إلى مكتسبات تطور التنمية المستدامة والاستقرار ومظاهر الرفاهية الحديثة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): الآن أعطي الكلمة لممثل النمسا، الذي سيتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المنضمان إلى الاتحاد بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

وكرواتيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود، وبلدان رابطة التجارة الحرة الأوروبية النرويج، العضو في المنطقة الأوروبية الاقتصادية.

بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وفي حضور الوزير منتصر وايلي، أود أن أشكر تونس على استضافة المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي الثاني المعني بمجتمع المعلومات، المعقود في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ في تونس. ونود أيضا أن نشكر جميع المشاركين الآخرين، وخاصة أعضاء أسرة الأمم المتحدة ومختلف أصحاب المصالح الذين لم يدخروا جهدا في سبيل تحقيق نتائج ملموسة وإنجاح مؤتمر القمة.

إن روح مؤتمر قمة تونس تقودنا على الطريق إلى الأمام من المبادئ النظرية إلى العمل. إذ تعالج وثائق تونس المسائل المفتوحة منذ مؤتمر قمة جنيف بشأن إدارة الإنترنت والآليات المالية. وهي تشجع إنشاء شراكات بين مختلف أصحاب المصالح في مجتمع المعلومات.

ومؤتمر قمة تونس بتأكيده مجددا لمبادئ جنيف، أعاد التأكيد أيضا على أن حرية التعبير والتدفق الحر للمعلومات أساسيان لمجتمع المعلومات. وفي تونس أكدنا مجددا التزامنا بسد الفجوة الرقمية واعترفنا بالدور الهام لتكنولوجيات المعلومات والاتصال في دعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي اعتقادا راسخا أنه ينبغي لنا النظر بصورة شاملة إلى التضامن في مجال التكنولوجيا الرقمية. وبينما نشدد على ضرورة التركيز على تعبئة الموارد من خلال الآليات المالية القائمة، نرحب بإنشاء صندوق التضامن الرقمي في السنة الماضية في جنيف بوصفه آلية مالية طوعية وتكميلية لتمويل مجتمع المعلومات.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بالارتياح لأن إدارة الإنترنت قد أدرجت بوصفها موضوعا رئيسيا في جدول أعمال مجتمع المعلومات. وفي سبيل معالجة العناصر الرئيسية في إدارة الإنترنت، سلم مؤتمر قمة تونس بضرورة تعزيز التعاون لتمكين الحكومات من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها. ويُنتظر أن يفتتح الأمين العام عملية لتعزيز التعاون، تشمل جميع المنظمات ذات الصلة، ونحن نتطلع إلى مبادراته في ذلك الصدد.

ونرحب بحقيقة أنه طلب إلى الأمين العام أن يدعو إلى عقد اجتماع لمنتدى جديد للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن السياسة العامة، يطلق عليه منتدى إدارة الإنترنيت. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالإعلان عن عقد الاجتماع الافتتاحي لهذا المنتدى في أثينا، في الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وقد شددنا على الحاجة إلى نهج لأصحاب المصلحة المتعددين أيضا في ما يتعلق بعملية تنفيذ نتائج مؤتمر قمة تونس، وذكّرنا خصوصا بالطابع الإرشادي غير المستوفي لقائمة الميسرين لخطوط العمل المبينة في خطة عمل جنيف المتضمنة في مرفق برنامج عمل تونس.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن نهج أصحاب المصلحة المتعددين أمر أساسي بالنسبة لعملية متابعة مؤتمر القمة العالمي على مستوى المنظومة التي سيشرف عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة في ما يتصل باستعراض الولاية، وجدول أعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وتشكيلها، وهو ما سينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في موعد لاحق من هذا العام.

وأخيرا، فإن الاتحاد الأوروبي مستعد لتقديم المزيد من الإسهام البناء في متابعة عملية تنفيذ نتائج مؤتمر القمة في تونس وفقا لما ورد في وثائق القمة.

السيد ماكونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم لي حقا أن أتكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. إن مشروع القرار بشأن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المتضمن في الوثيقة A/60/L.50، وفي إطار البند ٤٩ من جدول الأعمال، هو ثمرة عملية طويلة وفريدة، بدأت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في جنيف، وانتهت في تشرين الثاني/نوفمبر في تونس بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وبالتالي، نود أن نغتنم هذه الفرصة للتقدم بالشكر مرة ثانية إلى حكومة تونس على استضافتها الناجحة لمؤتمر القمة، ذلك النجاح الذي انعكس في التزام وبرنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات.

إن الحاجة إلى نهج أصحاب المصلحة المتعددين يعكس حقائق النظام العالمي في عصرنا، الذي يتطلب انخراط جميع الشركاء في صنع مجتمع المعلومات الذي يكون شاملا للجميع وجوهره خدمة السكان ويركز على التنمية.

ويسعد مجموعة الـ ٧٧ والصين بصفة خاصة التسليم بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تكون أداة قوية من أجل التنمية، وأنها يمكن أن توفر فرصا كبيرة للشرائح المحرومة في المجتمع. وفي حقيقة الأمر أن خلق مجتمع معلومات منفتح أمام مشاركة الجميع وجوهره خدمة التنمية سيكون لصالح غالبية البشر، وذلك لأن أغلب شعوب العالم، ولا سيما في البلدان النامية، تواجه تحديات الإقصاء في سياق الاقتصاد العالمي الذي تؤدي تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دورا حيويا في نموه. ومن المهم الاعتراف في هذه الهيئة بأن الاستخدام السليم لتكنولوجيا المعلومات يمكن أن يساعد في القضاء على الفقر وفي بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

وباتخاذ هذا القرار، فإننا نعلن اعتزامنا تنفيذ نتائج مؤتمري القمة في جنيف وتونس. كما أننا نوضح، من بين أمور أخرى، تأكيدنا من جديد على أن الإدارة الدولية لشبكة الإنترنيت ينبغي أن تكون عملية متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية، وأن تتم بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. وبالتالي، فإن أحد التحديات التي نواجهها جميعا هو أن نقيم مؤسسات ونظماً متعددة الأطراف ومتعددة أصحاب المصلحة وتنطلق من داخل منظومة الأمم المتحدة لضمان الوصول الشامل والعادل إلى تكنولوجيا المعلومات في سياق إدارة لشبكة الإنترنت تتسم بالشرعية والشفافية والمساءلة.

وهناك تأكيد أيضا على أهمية التعاون المعزز الذي يشمل جميع المنظمات ذات الصلة وجميع أصحاب المصلحة، كل حسب دوره. وفضلا على ذلك، جرى تناول الدور الهام للأمم المتحدة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإمكانية تقوية اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

ويتعين علينا أن نضمن رصد ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمري القمة في جنيف وتونس. وفي هذا الصدد، نرحب بالاقتراح الذي بموجبه يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن جملة أمور، بما في ذلك التوصيات بشأن عملية المتابعة. ولا بد من مواصلة انخراط المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة، لضمان سد الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بغية الإسهام في القضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ولذلك، فإنه لشرف عظيم لجنوب أفريقيا، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أن تشترك في تقديم مشروع القرار الذي عرضه السيد منتصر أويلي، وزير تكنولوجيا الاتصالات في تونس.

السيد فالي (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

لقد انتهى مؤتمر القمة العالمي في تونس بنجاح في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ بإقرار التزامات تونس وبرنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات. وتبدأ الآن مرحلة جديدة، وهي مرحلة تنفيذ ومتابعة القرارات المتخذة في جنيف عام ٢٠٠٣ وفي تونس عام ٢٠٠٥. ويجب أن نعد أنفسنا للتصدي للتحدي الجديد.

وكما نعلم جميعا، تم تعريف عملية التنفيذ والمتابعة على الصعيد الدولي تعريفا جيدا في برنامج عمل تونس لمجتمع المعلومات بوصفها نهجا ذا مستويين.

في ما يتعلق بالمستوى الأول، طلب إلى الأمين العام أن ينشئ، بالتشاور مع مجلس الرؤساء التنفيذيين، فريقا تابعا للأمم المتحدة يكون معنيا بمجتمع المعلومات ومشكلا من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتكون ولايته تسهيل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي. وينبغي لنا أن نؤكد الحاجة إلى التنسيق المتكامل بين الوكالات. وينبغي تنظيم تنفيذ أصحاب المصلحة المتعددين لهذه الموضوعات وخطوط العمل. وينبغي للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تؤدي دورا تسهيليا رائدا في تنفيذ خطة العمل وخطوط العمل.

وطلب إلى الأمين العام أيضا أن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٦، عن أساليب التنسيق في ما بين الوكالات لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة.

ويتعلق المستوى الثاني بمتابعة نتائج مؤتمرات القمة.

ومطلوب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يراقب أعمال المتابعة على نطاق المنظومة لنتائج مؤتمري القمة العالميين في جنيف وتونس العاصمة. ولتحقيق ذلك، مطلوب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا أن يستعرض ولاية وأعمال وتكوين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (لجنة العلم والتكنولوجيا)، بما في ذلك النظر في تعزيز اللجنة، مع مراعاة نهج أصحاب المصلحة المتعددين.

ومن الأهمية بمكان أن يشارك في هذه العملية جميع أصحاب المصلحة – الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية. ويحتاج التنسيق في ما بين الوكالات من أجل هذا التنفيذ إلى التوجيه السياسي والى معلومات تقدمها تلك الأطراف الفاعلة في عملية تفاعلية داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وضمن نطاق قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٧٠ باء. وينبغي لمناقشة السياسة العامة أن تكون جزءا أساسيا على هذا المستوى.

في القرار ٥٧/٢٧٠ باء، تم الإقرار بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الآلية المركزية للتنسيق على نطاق المنظومة لمتابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين الأخرى ذات الصلة. وقد تكررت هذه الولاية في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١).

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتعامل مع مسائل شتى في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ولذلك السبب، أنشأ لجانا فنية قد تعكف بصورة حصرية وكلية على تناول مواضيع محددة، بما في ذلك متابعة مؤتمرات ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة. ففي تونس العاصمة، قررنا أن

لا ننشئ هيئات عاملة جديدة للمتابعة وقررنا أن تساعد لجنة العلم والتكنولوجيا المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أعمال المتابعة على الصعيد العالمي لنتائج مؤتمر القمة العالمي. وفي الوقت الحاضر، تناقش الجمعية العامة إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بهدف كفالة متابعة المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة بطريقة متكاملة، ولكن هذا لا يمنع اللجان العاملة من أن تواصل ولايتها في ما يتعلق بمتابعة مؤتمرات محددة.

ويجب إصلاح لجنة العلم والتكنولوجيا حتى تصبح مستعدة لمواجهة هذا التحدي الجديد: بأن تصبح الهيئة الرائدة للمتابعة الموضوعية لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وتلك مهمة تنتظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية التي ستعقد في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٦.

وبغية إجراء مناقشة مفتوحة وشفافة وشاملة بشأن لجنة العلم والتكنولوجيا، يحتاج المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى بعض المدخلات. وقد نرى ثلاثة أنواع من المدخلات. أحدها سيكون على شكل توصيات صادرة عن الأمين العام. وإننا نعلم أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تقريره إلى الجمعية العامة، طالب بأن يضع الأمين العام توصيات عن عملية المتابعة. والمسؤولية عن ذلك التقرير تقع على عاتق الأمين العام.

أما بعد، من المهم الإقرار بأن إجراء المشاورات بين الوكالات ضروري بالنسبة لكيفية خدمة لجنة العلم والتكنولوجيا بأفضل طريقة ممكنة. وإن الدعم الذي ينبغي أن يقدمه الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والوكالات الأخرى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه الأمانة العامة للجنة العلم والتكنولوجيا، دعم مهم جدا.

ثانيا، ثمة بالفعل بعض المدخلات التي يمكن النظر فيها لتعزيز لجنة العلم والتكنولوجيا، مثل بعض المقترحات المقدمة من فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في ما يتعلق بالتحالف العالمي من أجل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أجل التنمية.

وينبغي أن يأتي المدخل الآخر الذي تقدمه لجنة العلم والتكنولوجيا على شكل مقترحات تتصل بالاستعراض الذي تقوم به وينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية. وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يطلب إلى لجنة العلم والتكنولوجيا أن تدرس المقترحات في مناقشة مفتوحة لجميع أصحاب المصلحة أثناء دورتها التي ستعقد في أيار/مايو. ويمكن لهذه المناقشة أن تجرى بموازاة العمل المتعلق بالبنود المدرجة في جدول أعمال لجنة العلم والتكنولوجيا.

أما المدخلات الأخرى فينبغي أن تأتي من مختلف أصحاب المصلحة. وبغية أن تعرض تلك المدخلات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظر فيها، ينبغي أن تقدم، على شكل أوراق غير رسمية ومقترحات مدونة، ضمن الإطار الزمني المطلوب. والموعد النهائي ينبغي أن يكون في حزيران/يونيه، في نفس التاريخ المحدد لتقديم تقريري الأمين العام ولجنة العلم والتكنولوجيا. بل وقد يكون من المستحسن أن ترسل المقترحات إلى اجتماع لجنة العلم والتكنولوجيا المقرر عقده في أيار/مايو.

ويمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينشئ فريقا عاملا مفتوح العضوية في جنيف، بمشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، عندما تتوفر هذه المدخلات في حزيران/يونيه، وأن تناط بالفريق مهمة إعداد مشروع نص قد ينظر فيه المجلس في دورته الموضوعية.

ومن المهم أن نتذكر أن الخطوة الإجرائية الأولى في هذه العملية بأكملها بعد مؤتمر تونس العاصمة تتمثل في التقرير الذي يقدمه الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بصفته أمينا عاما لمؤتمر القمة، إلى الجمعية العامة عن نتيجة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

ويمكن أن نتوقع تحديد الجدول الزمني التالي من الآن وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٦. في أيار/مايو، ستعقد في جنيف دورة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية للنظر في المقترحات المقدمة لاستعراض عمل اللجنة. وفي حزيران/يونيه، ستقدم مدخلات: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك التوصيات الخاصة بمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات؛ وتقرير لجنة العلم والتكنولوجيا إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ ومقترحات أصحاب المصلحة المقدمة لينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وإمكانية إنشاء فريق عامل في جنيف لوضع مشروع مقترح ينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ومن المقرر في تموز/يوليه عقد دورة موضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف؛ واستعراض ولاية لجنة العلم والتكنولوجيا وبرنامجها وتكوينها.

وينبغي أن يكون الهدف من العملية بأكملها السماح للجنة العلم والتكنولوجيا، في دورتها التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠٠٧، بالبدء بمراقبة أعمال متابعة مؤتمر القمة العالمي. وعقب الطلب الذي قدم في تونس العاصمة، ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقرر، في تموز/يوليه ٢٠٠٦، تكليف لجنة العلم والتكنولوجيا، باعتبارها لجنة عاملة تابعة له، بالمسؤولية الرئيسية عن متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي. ويجب على المجلس أن يبت أيضا، حسب الاقتضاء، في مسألة جدول أعمال اللجنة وتكوينها وولايتها وتعزيزها. وسيكون من الملائم لو تمكن المجلس من الاتفاق على برنامج عمل لجنة العلم والتكنولوجيا للسنوات المقبلة، تنتهي في عام ٢٠١٥، بغية تناول متابعة المسائل الجوهرية لنتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بطريقة متسقة.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفدي للأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية على تقريره إلى الجمعية العامة (A/60/687). لقد أثرى هذا التقرير بالتأكيد فهمنا للمسألة المعروضة علينا ويسر مناقشاتنا لهذا البند من جدول الأعمال.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا في وقت سابق باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الثورة الرقمية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أثرت بالفعل تأثيرا عميقا على كل جانب تقريبا من جوانب حياتنا اليومية وستواصل تأدية دور كبير داخل المجتمع الدولي في تحديد معالم التطور المستقبلي لعالمنا. إلا أن الحصول على منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لم يحدث للأسف بصورة متساوية. والظاهرة المعروفة الآن على نطاق واسع بالفجوة الرقمية القائمة بين البلدان وفي داخلها، وبين المناطق الحضرية والريفية، وبين الأغنياء والفقراء، وبين المتعلمين والأميين، لا يجوز السماح لها بأن تتسبب بزيادة تهميش الدول، ويجب أن يعالجها المجتمع الدولي بحكمة.

ونظرا للاتجاه المقلق الناجم عن الفجوة الرقمية، كرس مؤتمرا القمة في جنيف، وبعد ذلك، في تونس العاصمة، اهتماما خاصا للحاجة إلى تفادي استمرار التفاوتات الصارخة السائدة. وقد حث مؤتمرا القمة البارزان

على ضرورة اتخاذ خطوات وتدابير فورية لتجسير الفجوة الرقمية وتوفير منافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع. لقد كان مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات فعلا معلما هاما في الجهود التي بذلها المجتمع الدولي للسعي بصورة جماعية إلى تسخير الطاقة الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تيسيرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وما فتئت ماليزيا منذ زمن بعيد تقر بالصلة التي لا تنفصم بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية، لا سيما بالحاجة إلى نهج أكثر شمولية وابتكارا وتطورا لتحقيق مجتمع عالمي للمعلومات. وفي ذلك الصدد، كانت الحكومة الماليزية مسرورة لاضطلاعها بدور في عملية مؤتمر القمة العالمي. وتعبيرا عن التزامنا بأهداف مؤتمر القمة العالمي ومثله العليا، نظمت الحكومة الماليزية على هامش مؤتمر القمة منتدى المعلومات العالمي.

وقد منح مؤتمر القمة في تونس لقب قمة الحلول. إن تحسين فرص الوصول إلى المعلومات يساعد إلى حد كبير في تقليل الجهل، وتحسين فرص الوصول إلى المعرفة يسهم بالتأكيد في تمكين الشعوب والحكومات من تحقيق تقدم أكبر. ويجب أن نسلم بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إذا استخدمت بطريقة سليمة يمكنها أن تعزز السلام والتسامح على الصعيد العالمي، وأن تستعجل وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي توخته الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد وفرت قرارات مؤتمر القمة والتزامه الزخم اللازم للتصدي للعديد من القضايا العالمية، وخاصة رؤية تحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية. ولكن النجاح العام لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات لا ينبغي أن يحجب عن عيوننا التحديات الكثيرة التي تعترض طريقنا، وهي تحديات ذات طابع متعدد الأوجه ومعقد.

ومن بين تلك التحديات ما يتصل بالقضايا التالية: كيف يمكن تحسين الترتيبات الحالية لتنسيق شبكة الإنترنت بدون أن يخل ذلك باستقرارها؛ كيف تتاح للجميع فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدون تعريض الآليات المالية القائمة للخطر؛ كيف يُضمن تقليل عوامل المخاطرة إن لم يكن القضاء عليها، كأمن الشبكة والمعلومات، والاعتداء على الخصوصية؛ كيف يُخلق المزيد من الحوافز من أجل تعبئة الأطراف المناسبة لتوسيع الشبكة واجتذاب عدد أكبر من مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وما هي البيئة المؤسسية الأفضل التي يمكنها بشكل متزامن أن تدعم تنمية السوق وأن تمكن من تحقيق أهداف الاتصال الألكتروني؟

هذه التحديات تتطلب التزاما جديدا بالعمل التعاوني إذا كان لنا أن نجني كل فوائد مجتمع المعلومات. ولا بد لهذا الالتزام بدوره أن يتجلى في الرغبة في تحقيق التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة العالمي. وبالتالي، يثلج صدورنا ذلك التعبير عن إرادة ورغبة المجتمع الدولي في ترجمة الأقوال إلى أفعال، الأمر الذي تجلى في المبادرات الجديدة التي اتخذت والآليات الجديدة التي أنشئت في ما يتعلق بإدارة مجتمع المعلومات العالمي وقطاعات اقتصاد المعرفة، وهي أمور ما زالت، بصراحة، عصية على الفهم الكامل من جانب البعض.

ولذلك، فإن ماليزيا سعيدة بكونها جزءا من التحالف العالمي من أجل سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية. ويحدونا الأمل أن نضع خبرتنا تحت التصرف وأن نتشاطر المعرفة التي جنيناها من مشاركتنا في منتديات مشابهة، كمؤتمر المعرفة وتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات من أجل التنمية، الذي كان لماليزيا شرف تنظيمه بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية في كوالالامبور، في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

وكان الهدف الرئيسي للمنتدى تسهيل التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية. وقد خلص المنتدى إلى الاستنتاجات الرئيسية التالية: أولا، الإدراك بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها أن تؤدي دورا إنمائيا مزدوجا، كصناعة بحد ذاتها، وكعامل تمكين لتنمية قطاعات أخرى. وإن المعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، لا تهتم بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فحسب، بل تهتم بشكل أكبر بتسخير هذه التكنولوجيا من أجل التنمية الاقتصادية. ثانيا، هناك حاجة إلى أن نحدد بوضوح الأهداف والإمكانيات والعقبات أمام تحقيق تلك الأهداف. وقد أثبتت تجربة ماليزيا أن العقبات ربما تكون مجموعة القوانين والأحكام التي ينبغي استعراضها. ولعل العقبات تكمن في الأمية في مجال تكنولوجيا المعلومات التي ينبغي التصدي لها مسبقا لكي يصبح ممكنا استخدام الهياكل الأساسية للمعلومات بشكل فعال. ثالثا، أهمية غرس ذهنية قوية قادرة على التطور والتكيف مع التغيير. وينبغي تقديم شرح صائب عن الاستراتيجيات وخطط التنفيذ من خلال استخدام مراجع ذات صدقية لكي تلاقي رواجا لدى أصحاب المصلحة ومؤسسات الأعمال التجارية والجمهور من أجل قبولها والمشاركة في هذا الاقتصاد الجديد.

وعلى المستوى السياسي، كان المنتدى تعبيرا واضحا عن الإرادة السياسية للبلدان الإسلامية بغية مساعدة بعضها بعضا في جهود انتقالنا إلى الاتجاه السائد في عملية التنمية العالمية.

وبالنظر إلى ما بعد تونس، يجب أن نتذكر بأن أي مجتمع معلومات منخرط ومتمكن سوف يواجه اختبارا حقيقيا، وهو ضمان وضع فوائد أدوات العصر القوية والقائمة على المعرفة في متناول الناس الذين يعيشون حتى في أكثر الاقتصادات فقرا. ويجب أن تكون الاتصالات والمعلومات متاحة لكل البشرية، وليس لمجرد قلة من ذوي الامتيازات.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا أن أتقدم بالشكر إلى الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية على عرض الوثائق الختامية لمرحلتي مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويسعدنا أيما سعادة بوصفنا عضوا في المجموعة، أن نشترك في تقديم مشروع القرار الذي عرضه معالي السيد منتصر وايلي، وزير تكنولوجيا الاتصالات في تونس (A/60/L.50). كما نشارك الآخرين في الإعراب عن امتناننا لشعب وحكومة تونس الشقيقة على استضافة المرحلة الثانية لمؤتمر القمة العالمي.

لقد التزم زعماؤنا في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥ ببناء مجتمع للمعلومات يكون الناس محوره وشاملا لتحسين الفرص الرقمية لجميع الناس ومن أجل سد الفجوة الرقمية. كما التزموا أيضا بأن تكون إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات موجهة نحو التنمية.

إننا ننظر إلى عملية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات بوصفها محاولة جريئة وفريدة لتناول قضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال نهج هيكلي شامل ويعتمد على مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين. وقد وفر هيكل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

المؤلف من مرحلتين المجال اللازم لإجراء مناقشة جامعة وحية لمختلف القضايا المتعلقة بمجتمع المعلومات في المستقبل.

وجلي أن المشاركة في كلتا مرحلتي جنيف وتونس على مستوى سياسي رفيع وفرت ذلك الزخم السياسي المطلوب للرؤية العالمية المتطورة لمجتمع المعلومات. وترحب باكستان بالتوجه الإنمائي في نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات وتدعو إلى وضعه في طور العمل، بما في ذلك الاضطلاع بالعمليات المأذون بها، كمنتدى إدارة شبكة الإنترنت وتحسين التنسيق. ويحدونا الأمل أن يسهم جميع الأطراف الفاعلة المعنية وأصحاب المصلحة بنشاط في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات من خلال الشروع في اتخاذ إجراءات ملائمة كل حسب اختصاصه.

وشاركت باكستان بفعالية في كل عملية مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وأدت باكستان لاحقا، بوصفها رئيسة اللجنة الفرعية المعنية بإدارة شبكة الإنترنت، دورا محوريا في تحقيق توافق في الآراء بشأن قضية الإدارة الصعبة والشائكة للشبكة. ونحن نؤمن بأن القضايا الهامة، كإدارة شبكة الإنترنت، وأمن الفضاء الحاسوبي، والمصادر المفتوحة، وحرية التعبير ودور وسائط الإعلام، ينبغي تسويتها بطريقة تأخذ في الحسبان مصالح جميع أصحاب المصلحة.

إن رؤية باكستان لمجتمع المعلومات هي أن يكون شاملا ويتيح الفرص لجميع الناس بصرف النظر عن الحدود وذلك من أجل الاستفادة من جميع الإمكانيات التي يقدمها في كل نواحي الوجود البشري.

وهناك في الوطن، أعطى بلدنا أولوية عالية لإنشاء الهياكل الأساسية المادية والقانونية اللازمة التي من شأنها تيسير الاندماج في مجتمع المعلومات. وتشكل الحكومة عامل تمكين لنمو تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وأنشئت خصيصا وزارة نشطة منفصلة لتكنولوجيا المعلومات للسعي إلى تحقيق جملة من الأهداف. ومن بين تلك الأهداف الاستثمار الواسع في التعليم والتدريب، وخصوصا في جامعات التعليم عن بعد لتكنولوجيا المعلومات ، وتطوير الهياكل الأساسية، وزيادة كثافة خطوط الاتصال السلكية واللاسلكية وتوسيع مجال الوصول إلى شبكة الإنترنت. كما أننا طورنا استراتيجية وطنية شاملة لتكنولوجيا المعلومات وآلية فعالة لرصد تنفيذها.

إننا نؤمن بأنه إذا كان لنا أن نغتنم هذه الفرص بشكل كامل، فلا بد لنا من تطوير القدرات على تكييف حلول تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات القائمة وصيانتها وتصميمها وإعادة تشكيلها بما يتناسب مع احتياجاتنا.

إننا نتطلع إلى العمل النشيط والبناء مع الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل التنفيذ الكامل لنهج التوجه نحو التنمية الوارد في نتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، ومن أجل توزيع فوائد تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات توزيعا متكافئا في ظل عولمة الاقتصاد العالمي.

السيد داكال (نيبال) (تكلم بالانكليزية): إن نيبال تسلم بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن تؤدي دورا هاما في تحقيق السلام والعدالة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع شعوب العالم. وتعتبر هذه التكنولوجيا أداة أساسية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتوقع أن تسهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقوية التعاون الدولي والعلاقات الودية بين الدول الأعضاء لتحقيق المقاصد النبيلة لميثاق الأمم المتحدة. ونيبال مستعدة للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى والأمم المتحدة لتعزيز التضامن الرقمي في القرن الحادي والعشرين.

ويشاطر وفد بلدي الأمين العام وجهة نظره التي عبر عنها في مؤتمر القمة المعقود في تونس بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ”يجب أن تولد زخما جديدا نحو تنمية اقتصادات ومجتمعات البلدان الفقيرة، وأن تحدث تحولا في حياة الفقراء“ (النشرة الصحفية: SG/SM/10216). ويجب أن نركز على كيفية جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تسهم في النمو الاقتصادي المستدام والرفاه الاجتماعي، وعلى دورها في التحول نحو المجتمعات القائمة على المعرفة.

ويعتقد وفد بلدي أن المبادئ الأساسية الأحد عشر الواردة في إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، والمعروفة أيضا بخطوط العمل، بما فيها أهمية الهياكل الأساسية كركيزة أساسية لمجتمع المعلومات، والحاجة إلى الوصول بدون تكلفة باهظة إلى المعلومات والمعرفة، وبناء القدرات، وتهيئة بيئة التمكين، وبناء الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتطبيقات الالكترونية والتعاون الدولي والإقليمي، ستساعدنا إلى حد كبير في استخدام الإمكانيات الكامنة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

كما يرى وفد بلدي أن الأهداف المنشودة والأنشطة الواردة في خطة العمل المعتمدة في مؤتمر القمة ينبغي أن تسهم في تعزيز قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على التصدي لقضايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك استخدام تلك التكنولوجيا من أجل التنمية، وأمن الفضاء الحاسوبي، وإدارة شبكة الإنترنت، وفرص الوصول إلى وسائل الاتصال، والهياكل الأساسية، والتنوع الثقافي ووسائط الإعلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد أقل البلدان نموا في جهودها الوطنية لتطوير الهياكل الأساسية المادية والقوانين والقواعد لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وحيث أن الأمم المتحدة تركز جهودها الحالية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، فإنه ينبغي لصناديق وبرامج الأمم المتحدة وللمجتمع الدولي، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، أن تعمل من أجل تطوير هياكل وقدرات الاتصالات، آخذة في الحسبان الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ولأقل البلدان نموا في جهودها من أجل تنميتها الوطنية. إن تنمية الموارد البشرية والتقنية أمر أساسي من أجل تحسين نظم المعلومات والاتصالات في البلدان النامية.

ونحن نشعر بأن الهيمنة الرقمية والآثار السلبية للعولمة قد جعلت الأغنياء يزدادون غنى والفقراء يزدادون فقرا. وفوائد وتكاليف العولمة توزع بشكل غير متكافئ إطلاقا. ولا بد لنا من رفض هذا الاتجاه بحزم وبشكل جماعي لكي نتجنب المزيد من تهميش أقل البلدان نموا في عولمة الاقتصاد العالمي.

وقد قال صاحب الجلالة ملك نيبال، غاينيدرا بير بيركام شاه ديف في خطابه أمام المؤتمر العالمي المعني بمجتمع المعلومات المعقود في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي

”يتعين علينا أن نركز على كيفية التمكن من جعل ثورة المعلومات العالمية عامل تمكين للتنمية بالمعنى الحقيقي، وذلك من خلال الإسهام القوي في الحد من الفقر وتعزيز التنمية الشاملة في العالم. وسيكون من شأن ذلك أن يتيح لنا فرصة عظيمة للتعجيل بعملية سد الفجوة بين الموسرين والمعدمين في مجال الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات. ويتعين على المجتمع الدولي أن يوجه اهتماما خاصا إلى احتياجات البلدان النامية غير الساحلية والجبلية التي تواجه مشاكل في تعزيز استخدام تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات بسبب التكلفة الباهظة لبناء الهياكل الأساسية‘‘.

ويمكن للمجتمع الدولي أن يستفيد من الرؤية المذكورة أعلاه لصاحب الجلالة الملك، والتي تجسد إقامة مجتمع المعلومات العالمي الشامل في القرن الحادي والعشرين.

وإقامة مجتمع معلومات شامل من شأنها توسيع القدرة البشرية على الوصول إلى الأدوات والتكنولوجيا التي يحتاجها الناس، وتوفير التعليم والتدريب من أجل استخدامها بفعالية. وهنا، نحن نشعر بأن العوائق المالية والتقنية تقيد قدرة العديد من البلدان النامية على بناء اقتصاد قائم على المعرفة. ونعتقد بأن الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيسهل إلى حد كبير جهودنا من أجل تضييق الفجوة الرقمية الآخذة في الاتساع.

لقد أحاط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام (A/60/323)، الذي وافانا بمعلومات عن وضع الإطار الاستراتيجي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لمنظومة الأمم المتحدة، واستراتيجية تبادل المعارف وإدارة المعارف، والتحليلات الخاصة بملفات المشاريع بالنسبة لثماني مبادرات ذات أولوية. ونرحب بالتقدم المحرز حتى الآن في صياغة ميثاق الأمم المتحدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الذي تستند أهدافه إلى ١٥ مبادرة في خمسة مجالات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها التنمية، وإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأمن المعلومات، والعمل معا واستدامة المبادرة.

ويجب أن تساعد منظومة الأمم المتحدة على الحد من التفاوت القائم بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من خلال تحقيق نتائج ملموسة لأنشطة التعاون التقني، والفعالية والتأثير على برامج التنمية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

واسمحوا لي أن أقدم لمحة سريعة عن السياسات والبرامج الوطنية لنيبال فيما يتعلق بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. إن حكومة صاحب الجلالة في نيبال ملتزمة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال تخفيف الفقر، والتنمية الاجتماعية، والمشاركة الاجتماعية الشاملة، والحكم الرشيد، بوصفها الركائز الأساسية الأربع لخطة التنمية الوطنية العاشرة لفترة الخمس سنوات. وترى حكومة صاحب الجلالة في نيبال أن تطوير واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات سيعزز الشفافية والمساءلة في مشاريع الحكومة ويسهم بصفة عامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد. وقد اعتمدت الحكومة سياسة وطنية لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ويجري تنفيذها حاليا. وتهدف هذه السياسة، من بين أمور أخرى، إلى تهيئة بيئة مواتية يستفيد فيها جميع أصحاب المصلحة من تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وتلتزم الحكومة بإتاحة وصول سكان الأرياف إلى تكنولوجيا المعلومات من خلال مراكز إعلام أهلية في كل أنحاء البلد. ويسر وفد بلدي أن يشير إلى أن البرامج الوطنية قد أدت دورا هاما في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الرغم من مختلف العوائق ونقص الموارد. وقد تم إنشاء لجنة رفيعة المستوى مستقلة معنية بتكنولوجيا المعلومات بهدف تطوير الهياكل الأساسية المادية والقوانين الخاصة بتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات في البلد.

ومن المتوقع أن تؤدي أعمال اللجنة ، بالتعاون مع القطاع الخاص وغيره من الشركاء في التنمية، لزيادة الاستثمار الخاص الداخلي والخارجي في قطاعات الاقتصاد الوطني الجديدة، بما فيها التجارة الإلكترونية. وقد جرى تعزيز الشراكة في مجال تكنولوجيا المعلومات مع الجهات صاحبة المصلحة المتعددة الأطراف، بما فيها القطاع الخاص. وعدد مقدمي خدمات الإنترنت ومستخدميها آخذ في

التزايد بسرعة، كما أن السوق الوطني في قطاع تكنولوجيا المعلومات آخذ في الاتساع.

ومن دواعي الأسف البالغ أن الأنشطة الإرهابية في السنوات الأخيرة قد دمرت الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية في بلدي. وتلتزم حكومة صاحب الجلالة التزاما كاملا بإعادة إحلال السلام والأمن وحماية أرواح شعبنا وممتلكاته.

إن نظاما عالميا جديدا للمعلومات والاتصال آخذ في النشوء. ولبلوغ الهدف المتمثل في إيجاد مجتمع للمعلومات يشمل الجميع لابد من تقليص التفاوتات القائمة حاليا بين الشمال والجنوب. ومن ثم ينبغي أن يوفر المجتمع الدولي التعاون المالي والتقني لأقل البلدان نموا، وأن يأخذ مصالحها واحتياجاتها الخاصة بعين الاعتبار حتى تحقق الأهداف الإنمائية الشاملة في المجال الاجتماعي – الاقتصادي.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يسرنا أن تعقد هذه الجلسة اليوم لتمكين الجمعية العامة من اختتام مناقشتها بشأن البند ٤٩ من جدول الأعمال، ”تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية“. ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وتقدر نيجيريا ما ينطوي عليه التحرك السريع لرأب الفجوة الرقمية من أهمية حيوية لأجل الإفادة بالإمكانيات الهائلة التي تتيحها تكنولوجيات المعلومات والاتصال في دفع عجلة تحقيق الأهداف الإنمائية والنمو الاجتماعي– الاقتصادي. لذلك نرحب باتخاذ مشروع القرار المتعلق بمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات (A/60/L.50). وينبغي التشديد على الأهمية الكبيرة التي تعلقها نيجيريا على نتائج مؤتمر القمة بمرحلتيه وتهيب بالدول الأعضاء، وبالجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة، أن تفي بالالتزامات التي قطعتها على نفسها. وقد برهن رئيس نيجيريا أوباسانجو على التزام بلده بالأهداف العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال حضوره مؤتمر القمة ومن خلال تقديم مساهمة مالية لصندوق التضامن الرقمي.

وإدراكا منا لمنافع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فقد أدرجنا برنامجا طموحا لتلك التكنولوجيا ضمن استراتيجيتنا الإنمائية الوطنية للتمكين الاقتصادي، وهي استراتيجية إنمائية شاملة على الصعيد الوطني. ولدينا اقتناع بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستسهم في تحقيق أهداف الاستراتيجية المذكورة، الأمر الذي سيضع بدوره نيجيريا على المسار المؤدي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نشجع الحكومة الإلكترونية ونعززها في الإصلاحات التي ندخلها على القطاع العام للنهوض بإيصال الخدمات وكفاءتها.

وترحب نيجيريا بالاهتمام الموجه لظروف البلدان النامية والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، لا سيما في أفريقيا، في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال. ومن المهم أن يوفر المجتمع الدولي سبلا معقولة التكلفة للحصول على هذه التكنولوجيات، وأن يكفل اهتمام مرافقها ها بالشعب واحتواءها على مضمون محلي، مع مراعاة تنوع المجتمع العالمي في الوقت ذاته. ويحدونا الأمل في أن تتضافر الجهود لتحويل الأقوال إلى أفعال من خلال سرعة تنفيذ الاتفاقات وخطط العمل المتفق عليها في جنيف وتونس في سياق مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

السيد عطية (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي في البداية أن أضم صوت وفد بلادي إلى البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والبيان

الـذي أدلى بـه ممثـل دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة باسـم المجموعة العربية.

يطيب لي أولا أن أشكر دولة تونس الشقيقة على الجهـود الـتي بذلتـها في تنظـيم القمـة العالميـة حـول مجتمـع المعلومـات، ولا أنسى أن أشكر السيد منتصر وايلي، وزير تكنولوجيات الاتصال في تونس، على توفير كل الأسباب لإنجاح هذه التظاهرة الدولية الكبرى، وعلى تقديمه لمشروع القرار المعروض أمامنا.

لقد أكد الحضور الكثيف الذي شهدته القمة العالمية حـول مجتمـع المعلومـات في تـونس على الرغبـة الـصادقة من ممثلـي شـعوب العـالم في بنـاء مجتمـع معلومـاتي يـضمن لكـل شعوب العالم إنشاء المعلومات، والنفاذ إليها، واستخدامها، وتبادلها، بما يساهم في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف التنموية للألفية.

إن ''أجندة تونس'' الـتي تم تبنيهـا في اختتـام أعمـال القمة العالمية حول مجتمع المعلومات في تونس أعادت التأكيد على التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتعهداتها الواردة في قمة جنيف. وركزت على إيجاد الآليات المالية اللازمة لـسد الفجـوة الرقميـة وعلـى إدارة الإنترنـت والمـسائل المتصلة بها، وكذلك على تنفيذ مقررات جنيف وتونس ومتابعتها.

ومـن العناصـر الهامـة الـتي أسـفرت عنـها هـذه القمـة اعتماد ''التزام تونس'' الذي أكد على المبادئ التي تم إقرارها في المرحلة الأولى للقمة في جنيف، مع إضافة مبادئ جديدة تتعلـق أساسـا باعتمـاد تكنولوجيـا الاتـصال مـن أجـل الـسلم وضـرورة العنايـة بالفئـات ذات الاحتياجـات الخاصـة ومـساعدة الـدول الفقـيرة والـدول المتـضررة مـن الكـوارث الطبيعية.

كمـا نجحـت القمـة في وضـع اتفـاق عـالمي حـول المسائل الأساسية، ولا سيما منها الاتفاق الخاص حول إدارة الإنترنت، الذي يتمحور حول جملة من المبادئ مثل التدرج نحـو اضـطلاع كـل الحكومـات بـصفة متـساوية بأدوارهـا ومسؤولياتها بشأن إدارة الإنترنت، وكذلك بتأمين الاستقرار والسلامة والتواصل لشبكة الإنترنت.

يقـدر وفـد بـلادي مـساهمات الوكـالات والمنظمـات الدوليـة في إثـراء العمـل المـشترك بـين الحكومـات والمنظمـات والمجتمـع المـدني والقطـاع الخـاص في ميـدان تكنولوجيـا المعلومات، وصولا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وأود أن أشـير في هـذا الـصدد إلى أن سـورية خطـت خطـوات سـريعة في مجـال تـوفير الخـدمات الـسريعة للتكنولوجيا، وقامت بعملية إعادة هيكلة قطاع الاتصالات وفـق خطـة استراتيجية شملت الجوانـب التـشريعية والتنفيذية، مـن خـلال اعتمـاد بـرامج تـشجيعية لـصناعة تكنولوجيـا المعلومـات وتـوفير البنيـة التحتيـة الملائمـة للاسـتثمار في هـذا القطاع.

وانطلاقا من كل ما سبق، ومن إيماننا بضرورة توزيع مـوارد الإنترنـت بـصفة عادلـة وترسـيخ التنـوع الثقـافي في شبكات الإنترنـت، فإننـا نؤكـد على ضـرورة جسر الثغـرة الرقميـة القائمـة بـين دول العـالم النـامي والـدول المتقدمـة مـن خـلال عمليـة شـاملة يـشترك فيهـا المجتمـع الـدولي بكـل مؤسساته، وعلى وجه التحديد الأمم المتحدة.

ونكرر شكرنا لوفد تونس الشقيق ولكل الوفود التي سـاهمت في صـياغة مـشروع القـرار الـذي ندعمـه ونؤيـد اعتماده بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا بذلك إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/60/L.50 المعنون ''المؤتمر الدولي المعني بمجتمع المعلومات''. هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.50؟

اعتمد مشروع القرار *A/60/L.50* (القرار ٦٠/٢٥٢).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر وزير تكنولوجيا الاتصالات في تونس على وجوده معنا اليوم.

بهذا تختتم الجمعية العامة المرحلة الحالية من نظرها في البند ٤٩ من جدول الأعمال.

البند ١١٢ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(أ) **انتخاب عشرين عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق**

مذكرة من الأمين العام (A/60/216/Add.1)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): عملا بمقرر الجمعية العامة ٤٢/٤٥٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ واستنادا إلى الترشيح المقدم من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تنتخب الجمعية أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق. ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة، في جلستها العامة ٤٣ التي عقدت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، انتخبت ١٨ عضوا في اللجنة لفترة ثلاث سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

ويذكر الأعضاء أيضا أنه بقي شاغران سيجري ملؤهما من بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

وفي هذا الصدد، معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العام ترد في الوثيقة A/60/216/Add.1. وكما هو مبين في تلك الوثيقة، فقد رشح المجلس الاقتصادي والاجتماعي إسرائيل لملء أحد الشاغرين المتبقيين من بين دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وستبدأ فترة العضوية من تاريخ إجراء الانتخابات وتنتهي بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، ينبغي أن تجرى جميع الانتخابات بالاقتراع السري ولن تكون هناك ترشيحات. إلا أنني أود أن أذكّر بأن الفقرة ١٦ من مقرر الجمعية العامة ٣٤/٤٠١ تقضي بأن ممارسة الاستغناء عن إجراء اقتراع سري في انتخاب أعضاء الهيئات الفرعية ينبغي أن تصبح القاعدة حين يتفق عدد المرشحين مع عدد المقاعد الواجب ملؤها، ما لم يطلب أحد الوفود صراحة إجراء التصويت في انتخاب بعينه.

ونظرا لعدم تقديم مثل هذا الطلب، هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر الشروع في إجراء الانتخابات على أساس الاستغناء عن الاقتراع السري؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): هل لي أن أعتبر إذا أن الجمعية تود أن تعلن انتخاب إسرائيل عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق لفترة عضوية تبدأ في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؟

تقرر ذلك.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أهنئ إسرائيل على انتخابها عضوا في لجنة البرنامج والتنسيق.

أما بالنسبة إلى الشاغر المتبقي الذي يتعين ملؤه من دول أوروبا الغربية ودول أخرى، فسيكون بوسع الجمعية

العامة أن تبت فيه عندما يرشح له المجلس الاقتصادي والاجتماعي دولة عضوا من تلك المنطقة.

وبهذا نكون قد اختتمنا المرحلة الحالية من نظرنا في البند الفرعي (أ) من البند ١١٢ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.